الأمم المتحدة

TD/L.426

Distr.: Limited
25 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين

النص التفاوضي المنقح المقترح من الرئيس للأونكتاد الثالث عشر

٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الساعة ١٨:٠٠

أولاً- الموضوع: عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين

ألف- تحليل السياسات

٢- أدت الأزمة المالية التي ضربت بُعيد انعقاد الأونكتاد الثاني عشر إلى حدوث أول انكماش يتعرض له الاقتصاد العالمي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وقد انتشرت آثارها انتشاراً سريعاً جداً وواسع النطاق. ولم تكن أفقر بلدان العالم في مأمن من الأزمة. وعلى الرغم من الجهود السياساتية التي بذلتها الاقتصادات الرائدة، المتقدمة منها والنامية، لا يزال انتعاش الاقتصاد العالمي هشاً. (اتُّفق عليها)

٤- ويتمثل التحدي الآخر في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. ويشكل تأمين الحصول على الغذاء الكافي - الذي يعتبر من الاحتياجات الإنسانية الأساسية - مسألة ذات أولوية. وما زالت شدة تقلب أسعار الأغذية منذ الأونكتاد الثاني عشر مصدر قلق أدى، في بعض الحالات، إلى تبعات كانت منها عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة في بعض البلدان، لا سيما البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. (**أُجيزت**)

الرجاء إعادة الاستعمال

٥- ونشأ تحدٍ آخر فيما يتعلق بتقلب أسعار الطاقة والوصول إليها، بما فيها الطاقة المتجددة. ولا يزال يتعين بناء الجزء الأعظم من الهياكل الأساسية للطاقة في العديد من البلدان النامية، وهذا يعني أن إمدادات خدمات الطاقة لا تزال ناقصة ومكلفة. ولا بد من تلبية هذه الحاجة من أجل بناء تنمية شاملة. (**أُجيزت**)

٧- وتمهد العولمة التي محورها التنمية الطريق لنمو وتنمية شاملين للجميع، وتسهم في الحد من الفقر واستحداث فرص العمل. وينبغي أن يكون النقاش حول العولمة متوازناً ومبرزاً مزاياها ومعترفاً بمخاطرها ومعالجاً لتحدياتها. (**أُجيزت**)

٨- وينبغي أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة ومعدةً لتلبية الاحتياجات البشرية. وما زالت الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً تضطلع بدور هام في تلبية تلك الاحتياجات بحلول عام ٢٠١٥. فللناس احتياجات وتطلعات متشابهة، بما في ذلك الحرية وحقوق الإنسان - ولا سيما الحق في التنمية، وعمل لائق، وبيت آمن، وجميع جوانب الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، والتعليم، وبيئة سليمة، ومستقبل أفضل لأطفالهم، وإدارة رشيدة على جميع المستويات. ولما كانت هذه الغايات مترابطة ترابطاً وثيقاً، فإن استراتيجيات التنمية ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل إذا أريد للخيارات السياساتية أن تؤتي النتائج المنشودة. (**أُجيزت**)

١٠- ويمكن مواصلة الاستراتيجيات الإنمائية بالشراكات والتعاون بين جميع الجهات المعنية. (**أُجيزت**)

١١- وكل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي دعم الجهود الإنمائية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية. ولما كانت الدولة تضطلع بدور هام، بالعمل مع القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية والجهات المعنية الأخرى، فإن بإمكانها أن تساعد في بلورة استراتيجية إنمائية متسقة وتتيح بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية المنتجة. (**أُجيزت**)

١٢- ويتحقق النمو والتنمية المستدامان والشاملان بوسائل منها تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية وتسخيرها بفعالية، على نحو ما أُعيد تأكيده في اتفاق الدوحة وتوافق آراء مونتيري. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تهيئة بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات، لأن التنمية الاقتصادية الشاملة تسهم في السلام والأمن والاستقرار والرفاه على الصعيد العالمي. (**أُجيزت**)

١٣- ويشكل التصنيع أولوية بالنسبة للبلدان النامية، وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لأنه يعزز التحول الهيكلي الإيجابي ويعزز روابط الدعم المتبادل بين الاستثمار والإنتاجية والعمالة. وتنوع الاقتصاد يرتبط ارتباطاً شديداً بتنمية صناعية تحدد المزايا النسبية في طائفة واسعة من القطاعات المنتجة من أجل تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. (**أُجيزت**)

١٥- ويتوقف التعاون المتعدد الأطراف الفعال على الدعم المقدم من طائفة من المؤسسات الدولية التي نشأت خلال العقود الستة الماضية وعلى تعزيز أوجه التآزر بينها. وتتطلب العولمة توسيعَ نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيزَهـا في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي. (أُجيزت)

باء- دور الأونكتاد

١٦- لقد اتبع اتفاق أكرا برنامجاً بنّاءً للتجارة والتنمية وتمسك بأركان الأونكتاد الثلاثة وهي: تحليل السياسات، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. وتعيد نتائج الأونكتاد الثالث عشر تأكيد اتفاق أكرا وتبني عليه، ولا يزال هذا الاتفاق صالحاً وهاماً. (**أُجيزت**)

١٧- ويظل الأونكتاد هو مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد العمل في إطار ولايته - استناداً إلى أركانه الثلاثة، من أجل تحقيق نتائج مجدية، وتسخير الموارد المتاحة، معززاً في الوقت ذاته عمليات التآزر ومشجعاً أوجه التكامل مع عمل المنظمات الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي: (**أُجيزت**)

(ب) إن ولاية الأونكتاد وعضويته العالمية تجعلان منه محفلاً قيِّماً للحوار بشأن التنمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدوره في تعزيز توافق أمتن للآراء على المستوى العالمي بشأن القضايا التي تدخل في نطاق ولايته؛ (**أُجيزت***)

(هـ) مواصلة رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي؛ (اتُّفق عليها)

(و) زيادة فعالية مساهماته في الإطار المتكامل المعزز، بما في ذلك العمل مع جهات أخرى من أجل دمج التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً - والمساهمة في التنفيذ الفعال لمبادرة المعونة من أجل التجارة عبر الدور الريادي للأونكتاد في المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛ (اتُّفق عليها)

(ز) إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛ (اتُّفق عليها)

(ط) مواصلة معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك ما تنص عليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ (**أُجيزت**)

(ك) مواصلة عمله في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها في مجالي التجارة والتنمية، وذلك بوسائل منها المساهمة في المناقشات الجارية على مستوى الأمم المتحدة بشأن تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (**أُجيزت**)

(ل) مواصلة تركيز الاهتمام على الاحتياجات والمشكلات الخاصة في الاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلياً والقابلة للتأثر بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والشاملة؛ (**أُجيزت**)

(ل) مكرراً مواصلة دعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل في مواجهة التحديات الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر؛ (**أُجيزت**)

(م) مواصلة دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مواجهة تحدياتها الخاصة في مجالي التجارة والتنمية؛ (**أُجيزت**)

(ن) تنفيذ النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية، ومتابعة تلك النتائج، حسب الاقتضاء. (**أُجيزت**)

ثانياً- الموضوع الفرعي ١ - تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

ألف- تحليل السياسات

٢١- لقد استطاع عدد من البلدان النامية، على مدى العقود الثلاثة الماضية، زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وصار النمو في اتجاه تصاعدي بشكل عام في هذه البلدان. واقترنت هذه الجهود، في العديد من الحالات، بارتفاع التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال. (**أُجيزت**)

٢٢- ويعد النمو الاقتصادي المستدام هاماً، غير أن من اللازم أيضاً توسيع قاعدة النمو حتى يتسنى للمزيد من الناس الاستفادة منه والمساهمة فيه. ولا بد من وجود بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق ذلك. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أساساً لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. (**أُجيزت**)

٢٣- ولكي تكون التجارة محركاً للنمو والتنمية الشاملين، يجب على النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يظل منفتحاً وشفافاً وشاملاً وغير تمييزي وقائماً على القواعد. وينبغي أن يظل الاندماج الفعلي للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف مسألة ذات أولوية. (**أُجيزت**)

٢٤- وتُحث الدول بشدة على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية غير مطابقة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، وتضر بالمصالح التجارية. ذلك أن هذه الإجراءات تعرقل الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات وحرية العبور، ورفاه السكان

في البلدان المتأثرة. كما أن تحرير التجارة المجدي سيقتضي معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها. (**أُجيزت**)

٢٦- وتؤدي السياسات الفعالة للاقتصاد الكلي وإدارة الديون دوراً مهماً في تعزيز القدرة على تحمل الديون وتحقيق التنمية الاقتصادية والحيلولة دون وقوع أزمة ديون. وقد استطاعت بلدان عديدة أن تحدث تخفيضاً كبيراً في إجمالي نسبة ديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وكان ذلك في بعض الحالات بمساعدة من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومبادرات أخرى ذات صلة، من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم بشأن إعادة هيكلة الديون العامة. (**أجيزت**)

٢٧- وأبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية أهمية السياسات المالية الحذرة. وكان لبعض البلدان النامية حيز للتحرك المالي بغية التصدي للركود العالمي بسياسات لمواجهة التقلبات الدورية. وفي هذا السياق، لا ينبغي التقليل من أهمية هوامش الأمان المالي، فهي من الوسائل التي تساعد في تثبيت استقرار الظروف الاقتصادية الكلية. بيد أن العديد من البلدان النامية ما يزال لديها حيز ضيق للتحرك المالي وهناك عدد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً المعرضة لضائقة الديون إلى حد كبير. (**أجيزت**)

٢٨- إن تنظيم ومراقبة الأسواق المالية وإدارة الديون بصورة ملائمة، وتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين يمكن أن يؤديا دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار المالي، فضلاً عن تجنب وقوع الأزمات وتوفير آليات للحلول. (**أجيزت**)

باء- دور الأونكتاد

٣٢- وفقاً للفقرة ١٧، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي: (أُجيزت)

(ب) تقديم المساعدة إلى منظمات التعاون الإقليمي لتحسين تصديها للتحديات الاقتصادية وتمكينها من اغتنام الفرص، بما في ذلك في مجال العولمة؛ (**أجيزت**)

(هـ) (ج) مكرراً ٢ تحديد كيفية تحقيق الإدماج الفعال للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (**أجيزت**)

(ز) معالجة تأثير الحواجز غير التعريفية في التجارة والتنمية؛ (**أجيزت**)

(ي) مواصلة مساعدة البلدان النامية في النهوض بقدراتها الإحصائية في مجال التجارة والتنمية؛ (**أجيزت**)

(ك) تكثيف تفاعله مع الدوائر الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وبخاصة عن طريق المعهد الافتراضي والشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية، وذلك لتعزيز تطوير القدرات المحلية في مجال التعليم والبحوث في الدول الأعضاء، وتقوية الروابط بين الباحثين وواضعي السياسات؛ (**أجيزت**)

(ن) مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودراسة العقبات التي تواجه التجارة والتنمية، كما ينبغي أن يوفر الموارد الكافية والأنشطة التنفيذية الفعالة لتعزيز برنامجه المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كجزء من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني، وذلك بما يتوافق مع اتفاق أكرا. (**أجيزت**)

ثالثاً- الموضوع الفرعي ٢ - تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف- تحليل السياسات

٣٣- بالنظر إلى التغيرات والديناميات التي طرأت على التجارة العالمية وعلى المشهد العالمي، يجب على المجتمع الدولي تشجيع جميع أشكال التعاون، وتجديد وتعزيز نهج إقامة الشراكات من أجل التجارة والتنمية. إن التعاون الرامي إلى دعم النمو والتنمية بشكل شامل ومستدام من شأنه المساعدة في تركيز الجهود الوطنية والدولية على مواجهة التحديات في مجال بناء القدرات الإنتاجية وإحداث تحولات هيكلية، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي المستقر المعجَّل به وزيادة الانفتاح. وينبغي للشراكات من أجل التنمية أن تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص. (**أجيزت**)

٣٥ مكرراً- لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هي أحد المصادر الهامة للمساعدة والتمويل بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً بدور حافز هام في تدبير التمويل من أجل التنمية من مصادر أخرى. وينبغي للمانحين احترام التزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو ما جرى تأكيده من جديد في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠. (**أجيزت**)

٣٦- وقد اكتسبت مبادرة "المعونة من أجل التجارة" اهتماماً في النقاش الدولي المتعلق بالمعونة منذ أن أطلقتها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ وحشدت الموارد للمساعدة المتعلقة بالتجارة. وتسلّم هذه المبادرة بأن الاستفادة التامة من التجارة الدولية تستوجب حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على دعم مالي محدد الهدف للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، ولبناء القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية، ولدعم التكيف في مجال التجارة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى أن تكون المعونة من أجل التجارة ملائمة وفعالة وموجهة نحو تحقيق نتائج، فضلاً عن منحها أولوية أكبر في الاستراتيجيات الإنمائية العامة. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف أن تعمم البلدان المتلقية المسائل المتعلقة بالتجارة في مجمل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق الاتساق بين التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، يكتسب الإطار المتكامل المعزز أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. (**أجيزت**)

٣٩- لقد حقق العديد من البلدان النامية تقدماً بدرجات متفاوتة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا، من المهم تسخير جميع أشكال التعاون والشراكة بفعالية من أجل التجارة والتنمية، وتقاسم أفضل الممارسات المتأتية من هذه التجارب المتنوعة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي. (**أجيزت**)

باء- دور الأونكتاد

٤٠- وفقاً للفقرة ١٧، ينبغي للأونكتاد الاضطلاع بما يلي: (أجيزت)

(د) مواصلة دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام العالمي للأفضليات التجارية؛ (**أجيزت**)

(هـ) تحليل الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي ومدى إسهامها في تنمية وتنويع مصادر الاقتصادات الوطنية وبناء الهياكل الأساسية داخل البلدان النامية وفيما بينها؛ (**أجيزت**)

(ز) مواصلة توفير البحوث والتحليل وتيسير تقاسم أفضل الممارسات بغية المساعدة في تعزيز جملة أمور منها فعالية التعاون الثلاثي، من أجل النهوض بالتجارة والتنمية؛ (**أُجيزت**)

(ط) استكشاف سبل تحقيق الاستفادة القصوى من الأثر الإنمائي للمساعدة المتعلقة بالتجارة التي يقدمها الأونكتاد، والاضطلاع بدور نشط فيما يتصل بمبادرة المعونة من أجل التجارة؛ (**أُجيزت**)

(ي) إجراء تحليلات والنظر، عند الاقتضاء، في تطوير أدوات ذات صلة تعلق بالجهود الوطنية والدولية لتعزيز أثر التعاون الإنمائي، بما يشمل اتساق المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأولويات الإنمائية الوطنية؛ (**أُجيزت**)

(ك) إجراء بحوث وتحليلات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سياق التنمية، بهدف تحديد أفضل الممارسات فضلاً عن تقييم نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تساعد في إنشاء روابط بين المنتِجين المحليين في البلدان النامية في إطار سلاسل الإمداد العالمية. (**أُجيزت**)

رابعاً- الموضوع الفرعي ٣ - معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

ألف- تحليل السياسات

٤١- يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه النمو الاقتصادي المستقر والتنمية الشاملة والمستدامة. ويتطلب ذلك سياسات وإجراءات تتصدى لهذه التحديات وتعزز التجارة والتنمية والعولمة التي يكون محورها التنمية. وينبغي تفصيل هذه الإجراءات لتناسب القدرات والظروف والاحتياجات المحلية، نظراً لعدم وجود خطة عمل عالمية في هذا المجال. وفي سياق الاقتصاد العالمي المترابط والمفتوح، ستكون ثمة حاجة أيضاً إلى نُهُج متكاملة للتنمية على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي. وسيكون من المهم أيضاً انتهاج سياسة مستقرة ومواتية وتوفير بيئة مؤسسية تعزز إنشاء المشاريع، والقدرة على المنافسة، وبناء القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، وتحسين التكنولوجيات، واستحداث فرص العمل. (**أُجيزت**)

٤٥- ومن المهم تطوير الخدمات وتيسير الحصول عليها، على أن تكون مدعومة بأطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو سليم. (**أُجيزت**)

٤٦- ولتطوير البنية التحتية، المادية وغير المادية، أثر قوي على الإنتاج والتجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد زادت مشاركة القطاع الخاص في السنوات الأخيرة في هذا المجال. ولا تزال الحكومات تؤدي دوراً أساسياً كموفر للبنيات التحتية وغيرها من الخدمات العامة وكمنظم لها في آن واحد. وينبغي استكشاف نهج جديدة للمساعدة على التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما فيها ارتفاع تكاليف النقل والصفقات التجارية، وضعف القدرات اللوجستية. وتنضاف هذه التحديات التي تشترك فيها أيضا بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عوامل أخرى من مثل تقلب أسعار الطاقة. (**أجيزت**)

٤٧- ولتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، سيكون من الهام تعزيز قدرة الإنتاج الزراعي، وكذلك تيسير زيادة اندماج المزارعين في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. (**أجيزت**)

٥٢- ويكتسي تمكين المرأة، إلى جانب أمور أخرى، أهمية حاسمة في تسخير الإمكانات من أجل نمو وتنمية شاملين. ويمكن لإشراك المرأة في الفرص التجارية والاقتصادية وتوظيفها في قطاعات التصدير وفي إنتاج محاصيل نقدية وإنشاء أعمال تجارية جديدة أن يتيح للنساء، ولا سيما ربات المشاريع منهن، من القيام باستثمارات منتجة والحد من الفقر. ومن العقبات التي تحول دون تمكين المرأة التحيز الجنساني والتفاوت في الدخل اللذان تجب معالجتهما بتدابير ملائمة. (**أجيزت**)

٥٤- وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمة هامة من سمات الاقتصاد المتزايد العولمة والقائم على المعرفة. فالإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأخرى يمكن أن تُسهم في إيجاد فرص العمل، وتدعمَ إمكانية الحصول على المعلومات، وتدعم التفاعل عن طريق الشبكات الاجتماعية، وتُمكّن من إقامة تجارة تتسم بالشفافية والكفاءة بين العملاء والمورّدين. ولا بد من توسيع نطاق نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتطوير البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وفجوة الربط العريض النطاق. ويمكن للبلدان النامية أن تزيد إلى أقصى حد من الفائدة التي تعود عليها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن طريق وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن هذه التكنولوجيات. (**أجيزت**)

٥٥- وتطرح التداعيات الاقتصادية والإنمائية المتعددة الأوجه للظروف البيئية المتغيرة، بما فيها تغير المناخ، تحديات رئيسية للسياسات، كما تتيح فرصاً على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومما يكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية الجوانب الاقتصادية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتكاليفهما. وينبغي للتعاون الدولي في إطار ما يوجد من صكوك متعددة الأطراف أن يساهم في دعم البلدان النامية، ولا سيما أكثر البلدان هشاشة، في التصدي للتحديات واغتنام الفرص. (**أجيزت**)

باء- دور الأونكتاد

٥٧- وفقاً للفقرة ١٧، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي: (**أجيزت**)

(أ) تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالمساعدة التقنية وبناء القدرات قبل عملية الانضمام وخلالها وفي مرحلة المتابعة التي تليها، تبعاً لمستوى تنميتها واحتياجاتها؛ (**أجيزت**)

(ج) العمل، بتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وغيرهما من الشركاء المعنيين، على تعزيز ما يقوم به بشأن قواعد البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية ومواصلة تحليلاته المتعلقة بآثار هذه التدابير على آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ومواصلة مشاركته في مبادرة الشفافية في التجارة؛ (**أجيزت**)

(د) مواصلة عمله المتعلق بالخدمات؛ (أجيزت)

(هـ) دعم الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتقديمها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والأفراد في البلدان النامية، من خلال أبحاثه وحواره بشأن السياسات؛ (أجيزت)

'٢' مواصلة عمله المتعلق بالزراعة العضوية؛ (**أجيزت**)

(ل) تقديم المساعدات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن الترتيبات التجارية الإقليمية، بتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية؛ (**أجيزت**)

(س) مواصلة عمله المتعلق بأثر التجارة على العمالة والتنمية الشاملة المستدامة، مع تركيز خاص على الفقراء والشباب، بتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من المنظمات المعنية؛ (**أجيزت**)

(ص) مواصلة أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك ' التدريب من أجل التجارة ' وفي إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك؛ (**أجيزت**)

(ر) مواصلة تقديم التحليل السياساتي وبناء القدرات في مجال الأطر التنظيمية للتأمين وإدارة المخاطر لفائدة البلدان النامية التي تعرف هشاشة خاصة إزاء مخاطر الكوارث. (**أجيزت**)

خامساً- الموضوع الفرعي ٤ - النهوض بالاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة

ألف- تحليل السياسات

٥٨- يمكن للتجارة الدولية أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويمكن لجميع البلدان النامية أن تستفيد من التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق زيادة التدفقات التجارية التي تساعد على النهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. (**أجيزت**)

٦٠- ويُعتبر بناء القدرات الإنتاجية عنصراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الشاملة. ويمكن توسيعها من خلال الأخذ بنهج سياساتي متوازن يمزج من بين ما يمزج حوافز فعالة الكلفة وكافية لتشجيع الاستثمارات في الأنشطة المولدة للثروات، وكذلك في توفير التعليم والتدريب وتحسين مستويات الصحة والتغذية، وزيادة القدرة على البحث والتطوير التي تساعد على بناء قاعدة المعارف. (**أجيزت**)

٦١- وتؤدي السياسات الصناعية دورا هاما في إقامة تنمية حركية ومستدامة في العديد من البلدان. وتحتاج هذه السياسات إلى تكملتها بسياسات أخرى في المجالات ذات الصلة إذا كان لها أن تؤتي الأثر المرجو منها كاملاً. ويشمل هذا التنويع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية وتحقيق نتائج أكثر استدامة وشمولاً. (**أجيزت**)

باء- دور الأونكتاد

٦٤ مكرراً ثانياً- وفقاً للفقرة ١٧، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي: (أجيزت)

(أ) مواصلة عمله المتعلق باستعراض سياسة الاستثمار وتنمية المشاريع وكذلك الأبحاث والحوار السياساتي بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الدولية لرأس المال الخاص، وتفاعلات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي، وذلك من أجل تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مشاوراته مع الفاعلين في القطاع الخاص ومساعدة البلدان النامية على تحسين أدائها في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي الخاصين بغية تحديد العوائق الرئيسية أمام الاستثمار؛ (**أجيزت**)

(ب) مواصلة أبحاثه في القضايا المتصلة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الدولية لرأس المال الخاص على النمو الشامل والتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق 'تقرير الاستثمار العالمي'، وعلى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في سلاسل القيمة العالمية، والأشكال غير السهمية للإنتاج، والنهوض بالتجارة، والبنية التحتية، وإيجاد فرص العمل، والخدمات العامة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتكامل الإقليمي؛ (**أجيزت**)

(د) توفير منهجية تنفيذية ومبادئ توجيهية سياساتية بشأن كيفية تعزيز مكانة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً، بحيث توضع القدرات الإنتاجية في صلب اهتمام الجهود الوطنية والدولية الهادفة إلى معالجة الاحتياجات والتحديات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد، في هذا الصدد، مواصلة وضع مؤشرات قابلة للقياس كمياً وما يتصل بها من متغيرات لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد في أقل البلدان نمواً؛ (**أجيزت**)

(و) توفير العمل التحليلي والمساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجالات التجارة والتنويع الاقتصادي والتحويل الهيكلي من أجل تعزيز النمو والتنمية؛ بما في ذلك القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الخلاق وتنظيم المشاريع وغيرها من القطاعات المولدة لمزيد من القيمة المضافة؛ (**أجيزت**)

(و) مكرراً مواصلة مساعدة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة بنيوياً في جهودها الرامية إلى تشجيع الاستثمار وبناء القدرات الإنتاجية؛ (**أجيزت**)